

التقرير الاقتصادي الشهري، مكتب معالي وزير المالية

الملخص التنفيذي

نوفمبر 2018

تناول التقرير، أولاً، التطورات الاقتصادية المحلية، مستهلاً ذلك بسلوك أسعار صرف أهم ثلاث عملات دولية تجاه الدينار الكويتي خلال شهر نوفمبر. حيث انخفض سعر صرف الدولار الأمريكي تجاه الدينار بنسبة (0.03%) في نهاية الشهر مقارنة بأول الشهر، في حين تعرّض سعر صرف اليورو تجاه الدينار لارتفاع بنسبة (0.3%)، وانخفض سعر صرف الاسترليني مقابل الدينار بنحو (0.1%)، خلال نفس الفترة. وعرض التقرير العديد من التطورات الاقتصادية المحيطة بسلوك أسعار الصرف الثلاث خلال الشهر المذكور.

ثم عرضت التطورات الاقتصادية المحلية لأهم التطورات النقدية، والتي تجسّدت في إصدار بنك الكويت المركزي لأربعة إصدارات سندات وتورق تراوحت قيمتها (160 – 360 مليون دينار)، وبعوائد تراوحت بين (2.75 – 2.875%)، ولآجال بين (3 – 6) أشهر. بالإضافة إلى إصدار البنك لتعليمات جديدة حول القروض وعمليات التمويل الشخصية. وشهدت المؤشرات النقدية، بين شهري أغسطس وسبتمبر اتجاهات نحو الارتفاع لجميع المؤشرات، مع تباين في نسبة الارتفاع. حيث شهدت أعلى نسبة ارتفاع "ودائع الأجل لدى البنك المركزي" (12.1%)، ثم "ودائع العملات الأجنبية" (7.8%)، تليها "القروض الشخصية" (1.9%)، و"الائتمان الممنوح للمؤسسات المالية غير المصرفية" (1.8%)، ثم "ودائع القطاع الخاص لدى البنوك الأجنبية" (1.3%)، و"عرض النقد" (1.1%)، ونفس نسبة الارتفاع لـ "التسهيلات الائتمانية". واستقرار "سندات الخزينة العامة"، و"إجمالي موجودات بنك الكويت المركزي". وارتفعت أسعار الفائدة على الودائع بالدينار لأجل شهر بنحو (0.9%)، وثلاثة أشهر بنحو (0.8%)، وستة أشهر بنحو (0.4%)، وسنة بنحو (0.8%).

وتضمنت التطورات الاقتصادية المحلية، أيضاً، سلوك المؤشرات الثلاث للبورصة. حيث شهدت هذه المؤشرات انخفاضاً في الأسبوع الثاني، وكذلك الأمر في الأسبوع الثالث من شهر نوفمبر (مع استقرار مؤشر السوق الرئيسي). في حين شهد المؤشر الأخير ارتفاعاً في الأسبوع الرابع من الشهر المذكور، مع انخفاض مؤشر السوق الرئيسي. وتعود هذه التقلبات إلى سلوك أسعار أسهم قطاع النفط والغاز، والصناعة، والسلع الاستهلاكية، والاتصالات، والبنوك، والتأمين، والمواد الأساسية، والعقارات.

وشملت التطورات المحلية معدل التضخم لشهر أكتوبر والذي ارتفع، على أساس شهري، بنحو (0.18%) لارتفاع أسعار مجموعات الأغذية والمشروبات، وخدمات السكن، والمفروشات المنزلية والصيانة، والاتصالات. في حين ارتفع معدل التضخم، على أساس سنوي، بحوالي (0.18%)، أيضاً. وذلك لارتفاع أسعار مجموعات الأغذية والمشروبات، والمفروشات المنزلية والصيانة.

ثم تطرق التقرير إلى التطورات النفطية، حيث انخفض الإنتاج النفطي للدولة، خلال شهر أكتوبر، ليصل إلى (2.760) مليون برميل/ يوم، مقارنة بشهر سبتمبر (2.8) مليون برميل/ يوم، وفي ظل طاقة إنتاج لشهر أكتوبر تقدر بنحو (3) مليون برميل/ يوم، وحصّة إنتاج للدولة ضمن إنتاج أوبك تقدر بنحو (8.2%) للشهر المذكور. أما فيما يخص سعر برميل النفط الكويتي المصدر فقد وصل خلال شهر أكتوبر إلى (78.56) دولار/ برميل، مقارنة مع (76.82) دولار/ برميل لشهر سبتمبر 2018. ولخصّ التقرير، ضمن التطورات النفطية أحدث التعديلات على تقديرات الطلب والعرض العالمي من النفط لعامي 2018 و2019، حسب تقديرات أوبك، ووكالة الطاقة الدولية.

ثم انتقل التقرير إلى التطورات الاقتصادية الخليجية. وتم هنا عرض ما توصلّ له الإصدار الثالث من "مرصد الخليج الاقتصادي" الصادر من المكتب الإقليمي للبنك الدولي في الرياض في نوفمبر 2018. وتمت الإشارة هنا لتقييم البنك لأوضاع بلدان مجلس التعاون الاقتصادية. وذلك من حيث تطور معدلات النمو، وبرامج الإصلاح والسياسة المالية. وبإشارة خاصة هنا، بالملخص للسياسة

المالية، تمكّنت المملكة العربية السعودية من خفض عجز الموازنة من (17.2%) عام 2017 إلى (5%) في الربع الأول من عام 2018، بسبب إجراءات الضبط المالي، وتحسّن أسعار النفط، وطفرة في الإيرادات غير النفطية. كما شهدت دولة الإمارات العربية المتحدة محفّزات مالية في إبريل 2018، على مستوى إمارة دبي، وفي يونيو من نفس العام، على مستوى إمارة أبوظبي. حيث خصّصت دبي (20%) من المناقصات للأنشطة الصغيرة والمتوسطة. وتركيز أبوظبي، في المحفّزات، على إنفاق (13.6) مليار دولار في مشروعات البنية الأساسية.

أما دولة قطر، والتي نجحت في التعافي من بيئة عدم استقرار التجارة الخارجية الإقليمية، فقد استهدفت تحقيق فائض بالموازنة خلال عام (2019/2018) بعد عجز بلغ (2%) عام 2017. وذلك اعتماداً على ضخ طلب فعّال بالاقتصاد القطري. في حين حفّزت دولة الكويت الإنفاق من جانب الاستثمار العام، ليصل إلى حوالي (3.3) مليار دينار، في موازنة (2019/2018). مع تأجيل العمل بضريبة القيمة المضافة والتركيز حالياً على ضريبة التبغ والمشروبات. مع العمل على إصلاح نظام الدعم. وتمكّنت سلطنة عُمان من خفض عجز الموازنة، كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، من (10%) عام 2017، إلى (5.8%) في الربع الأول من عام 2018، وبمساهمة واضحة من حقل "خازان" للغاز الطبيعي. وأدخلت السلطنة رسوم جديدة على السجائر والتبغ ومشروبات الطاقة. أما في حالة مملكة البحرين فقد رفعت أسعار البترول للمرة الثانية خلال سنة، وفرضت رسوم على منتجات التبغ ومشروبات الطاقة والغازية. وأعلنت المملكة عدم نيتها فرض ضرائب جديدة، أو تخفيض الدعم، إلا بعد الانتهاء من إجراءات التعويض لفئات الدخل المنخفض.

وأخيراً، اهتم التقرير بعرض آخر التطورات الاقتصادية العالمية في الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي. وبقدر تعلّق الأمر بالولايات المتحدة، فقد أعلن مكتب التحليل الاقتصادي الأمريكي عن التقدير "الثاني" لمعدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي للربع الثالث من عام 2018، ليصل إلى (3.5%)، في ظل مساهمة إيجابية للإنفاق الاستثماري الثابت غير السكني، والاستثمار الخاص. ومساهمة باتجاه الانخفاض للإنفاق الاستهلاكي الخاص، والإنفاق الحكومي على مستوى الولاية، والمحليات. مع استقرار معدل التضخم للمناطق الحضرية لشهر نوفمبر 2018، والمعدّل

موسمياً، وذلك بعد ارتفاعه في شهر أكتوبر الماضي. في حين ارتفع عدد العاطلين في المناطق الحضرية خلال شهر نوفمبر، وتركز فرص العمل في الرعاية الصحية، والتصنيع، والنقل، والمخازن. واستقرار معدل البطالة (3.7%) كما كانت في الشهر السابق.

وشهد الاتحاد الأوروبي نمواً بالإنتاج الصناعي، خلال شهر أكتوبر 2018، يقدر بنحو (0.2%) في دول الاتحاد، ومنطقة اليورو. وحققت ليتوانيا، وسلوفينيا، وهنغاريا، والسويد، أعلى معدلات نمو بهذا الإنتاج. مع توقع وصول معدل التضخم خلال شهر نوفمبر 2018 إلى (0.2%) في منطقة اليورو، وبانخفاض عن الشهر السابق. مع مسؤولية رئيسية لمجموعة الطاقة، والأغذية والكحول والتبغ، والخدمات عن معدل التضخم. في حين وصل معدل البطالة بمنطقة اليورو، والمعدل موسمياً، خلال شهر أكتوبر 2018، إلى (8.1%) والمستقر مقارنةً بالشهر السابق. ووصول هذا المعدل في حالة دول الاتحاد إلى (6.7%).